



(عدسة إباد البانا)

عائلة من "أم النصر" تواجه نتائج الكارثة.

الأحمر، ووكالة الغوث الدولية، باستثناء عدد قليل ممن استطاع ترميم منزله، والعودة إليه. وأوضح أن "ظروفهم المعيشية قاسية جداً وهم يقضون الأيام والليالي، لا تسترهم سوى خيمة قماشية، من دون أدنى مقومات الحياة الكريمة"، مشيراً إلى أن غالبية هؤلاء المواطنين فقدوا أموالهم ومقدراتهم الثمينة تحت المياه والوحل الذي غمر منازلهم. ولم يخف في سياق حديثه، تخوفه من تكرار حادثة الطفح في وقت قريب، لاسيما أن المياه العادمة لا تزال تصب في مكان تجمع الأحواض، ما ينذر بكارثة قادمة. وقلل أبو فريفة: من الإجراءات التي اتخذتها مصلحة مياه الساحل تخفيف حجم الأخطار المقبلة بسبب تجمع المياه العادمة عبر ضخ جزء منها في مكان قريب من القرية، بحيث يقلل ذلك كمية المياه المتجمعة في الأحواض، التي تشكل في مجملها خطراً على حياة الآلاف من المواطنين في بلدة بيت لاهيا. وتطرق إلى اجتماع عقده وجهاء ومواطنون واللجنة المحلية في القرية، مؤخراً، بشأن التهديد بمنع تدفق المياه العادمة إلى مكان جديد في القرية، وهو المشروع الذي ساهم في حل المشكلة مؤقتاً، في حال عدم اتخاذ قرارات فورية لمنعها. وإلى حين اتخاذ إجراءات فعلية لإزالة كل عوامل كارثة قادمة بسبب هذه المياه، ستظل تخوفات المواطنين قائمة، وتتشاور الجهات المسؤولة يتفاقم شيئاً بعد شيء، ربما بانتظار أسوأ مما كان.

وقال: بعد حدوث الكارثة، توقع الجميع أن تبدأ الحلول الجذرية لإنهاء المعاناة المستمرة منذ سنوات طويلة، لكن الواقع أفرز شيئاً مختلفاً. وأشار أبو فريفة إلى أن المواطنين لا يزالون يتوقعون كارثة أكبر، في حال لم يتم تنفيذ إجراءات عاجلة لإنقاذهم، منوهاً إلى أنهم "عولوا كثيراً على قرار مجلس الوزراء والرئاسة بنقلهم إلى مكان جديد خالٍ من الأخطار والأوبئة، لكن لا يوادرن إيجابية على ذلك". وأضاف: إنهم توقعوا أن يتسلموا المساعدات النقدية التي وعدت بها السلطة الوطنية عبر مجلس الوزراء لتقديمها للمتضررين بواقع ٦٠٠ دولار للأسرة الواحدة، لتعنيهم على مواجهة ظروفهم القاسية، مؤكداً أنهم لا يزالون يأملون في تسلمها. واعتبر أبو فريفة أن ما يواجهه السكان من مشكلات صحية وبيئية دفعتهم إلى التباحث بشأن اتخاذ قرار بمنع تدفق هذه المياه، مؤكداً أن "البلدية لن تسمح بحدوث كارثة أخرى في ظل تقاعس الجهات المختصة عن اتخاذ إجراءات فورية". وتابع: المساعدات أصبحت شبه منعدمة، قياساً بتلك التي كانت بعد حدوث الكارثة بأيام قليلة، ولم تعد المؤسسات الإنسانية تقدم للمتضررين ما كانت تقدمه، حيث بات من الضروري على أرباب الأسر أن يبحثوا بين أنقاض منازلهم المدمرة على ما يقاتل به أطفالهم. وقال: إن المواطنين لا يزالون يقيمون في الخيام القماشية التي تسلموها من اللجنة الدولية للصليب

البدء في ضخ المياه العادمة لحوضي ترشيح تمت إقامتهما ضمن المرحلة الأولى من مشروع نقل المياه العادمة إلى شرق جباليا. وأوضح أن الجهات المنفذة لهذا المشروع كرسست أعمالها في تجهيز هذين الحوضين من أجل استيعاب المياه العادمة فيهما، "وبالتالي يعد ذلك انفراجاً مؤقتاً للأزمة". وذكر الشيخ أن المشروع مكون من مرحلتين، تم الانتهاء بنسبة ٩٥٪ من المرحلة الأولى التي تشمل إقامة خط ناقل من مكان تجمع الأحواض في بيت لاهيا، وحتى مكان إقامة محطة المعالجة، الذي يبلغ طوله نحو سبعة كيلومترات ونصف، إضافة إلى إنشاء محطة ضخ، وتسعة أحواض ترشيح. أما المرحلة الثانية، فتشمل إقامة محطة كبيرة لمعالجة هذه المياه بتكلفة مالية قدرت بنحو ٢٧ مليون دولار، وينتظر إقامتها في المرحلة التالية، في حال إحضار المعدات من خارج الوطن. وقال الشيخ: إن ارتفاع أسعار الوقود عالمياً دفع بالجهات المختصة المسؤولة عن تنفيذ المشروع إلى إعادة النظر في التمويل اللازم للمحطة، وهو ما يجري التحضير له في هذه الأثناء.

هموم وتخوفات سكان أم النصر

ولا يتردد زياد أبو فريفة، رئيس بلدية أم النصر، عن بث هموم سكان قرية أم النصر البالغ عددهم نحو ٥ آلاف مواطن، معظمهم من الأطفال، أمام المسؤولين وصناع القرار، مشيراً إلى الحالة القاسية التي يتعرض لها السكان، بسبب غياب المساعدات، وزيادة الوعود بتقديم حلول عاجلة للمشكلة دون تنفيذ أي مشاريع على أرض الواقع.

وتتعلق بالإمكانات المالية والفنية، وعراقيل يواجهها عمل الشركة المنفذة وتتعلق بقيام المسلحين والعائلات بمنع استمرار العمل.

وأكد أن "المحافظة لا تريد تناحراً بين الجهات المختصة في التعامل مع مشكلة الأحواض، بل تريد تكاملاً في العمل فيما بينها لإنهاء المشكلة".

وفيما يتعلق بلجنة التحقيق التي يجب تشكيلها استناداً إلى قرارى الرئاسة والحكومة، دعا أبو شمالة الجهات المختصة إلى تفعيل هذه اللجنة، وبحث أسباب الكارثة، وأوجه القصور في التعامل مع الحوض الذي انهار، وصولاً إلى الخروج بنتائج عملية، من شأنها منع تكرار الكارثة، واتخاذ ترتيبات تفادي كارثة محتملة.

عراقيل والخطر ما زال قائماً

رئيس بلدية بيت لاهيا السابق محمد المصري، ومدير محافظة شمال غزة الحالي، أشار في حديثه إلى العراقيل التي حالت دون تنفيذ مشاريع نقل هذه المياه، في السابق، بدءاً بانقضاء مدة طويلة لتسلم الأرض المخصصة لتنفيذ المشروع من وزارة الأوقاف، وعراقيل وضعها الاحتلال لنقل المياه إلى البحر، والتهديد بتدميره عبر الطائرات، مروراً بتهديد الجهات المانحة بعدم صرف التمويل اللازم لنقل المشروع إلى المنطقة الشرقية، وانتهاء بأسباب ناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية في المنطقة، وتدخل بعض المسلحين في أعمال تنفيذ المشروع.

وأكد المصري أن مخاطر تكرار الكارثة لا تزال قائمة، لاسيما في ظل الزيادة الهائلة للمياه العادمة، والحاجة لمزيد من الوقت لتنفيذ المشاريع اللازمة لدرء هذه المخاطر والتخوفات.

محاولات لدرء الخطر

بعد حدوث الكارثة، سارعت الجهات الدولية للضغط على إسرائيل لوقف العراقيل التي فرضتها طيلة الفترة الماضية، وإيجاد وسائل لدرء الخطر المحدق، فكان ذلك من خلال السماح بضخ الزيادة من المياه العادمة في منطقة خالية قريبة من السياج الحدودي، إلا أن تخوفات سكان القرية البدوية من خطر هذه المياه ساهم في زيادة الضغط على الجهات المسؤولة من أجل إيجاد الحل البديل. وقال المهندس على أبو مرسة، القائم بأعمال رئيس بلدية بيت لاهيا، أن "البديل هو محاولة الحصول على موافقة الجانب الإسرائيلي لضخ الزيادة من هذه المياه في البحر، بعد معالجتها"، مشيراً إلى وجود تمويل خاص لهذا المشروع، "إلا أن التوقعات بعرقلة الإسرائيليين لهذا المشروع، الذي يمتد لأشهر عدة، قللت من إمكانات الوصول إلى الحل البديل".

وأوضح أبو مرسة أن أكثر ما يقلقه هو تعرض نحو عشرة آلاف من سكان بلدة بيت لاهيا للخطر في حال انهيار السواتر الغربية للأحواض الكبيرة، التي تحتوي على نحو ٣ ملايين متر مكعب من المياه العادمة، مشيراً إلى أن أية زيادة في ضخ جديد للمياه العادمة في تلك المنطقة من شأنها أن تعرض السواتر الترابية المحيطة بهذه المياه للانهيار.

وقدر القائمون على إدارة المياه العادمة في محافظة شمال غزة أن ما بين ١٦ إلى ٢٠ ألف متر مكعب يتم ضخها يومياً في تجمع أحواض الصرف الصحي، وهو ما ينذر بكارثة حقيقية في حال لم يتم إيجاد مكان مخصص لضخ هذه المياه.

في الخامس عشر من شهر حزيران القادم، يتوقع المهندس الشيخ كما غيره من القائمين على إدارة هذه المياه،